بالقرار لانه يعرقل عملية التفاوض في الشرق الاوسط ويدعو عمليا الى فرض حل للازمة مما لا يمكن لاسرائيل ان تقبل به على الاطلاق .

على صعيد اخر صدرت وثيقة هامة عن وزارة الخارجية الاميركية — دعيت بوثيقة ساوندرز — تطرقت الى موقف الولايات المتحدة من قضية الشرق الاوسط عموما والشعب الفلسطيني على وجه التخصيص ، وتتألف محتويات هذه الوثيقة من الشهادة التي ادلى بها مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط — هارولد ساوندرز — امام لجنة العلاقات الدولية التابعة للكونغرس الاميركي . واتسم كلام ساوندرز بشيء من الليونة والمرونة الظاهرتين على اقل تقدير في معالجته لموقف اميركا من الشعب الفلسطيني .

ويتلخص اهم ما قاله ساوندرز بالنقاط التالية: (أ) — الاعتراف بانه لا بد من الاخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيين العرب في اية مفاوضات عربية اسرائيلية لاقرار السلام. (ب) — الاعتراف بان البعد الفلسطيني هو في صميم النزاع العربي الاسرائيلي وبانه لا يمكن ايجاد حل نهائي للمشاكل الناجمة عن تقسيم فلسطين قبل التوصل الى اتفاق « يحدد وضعا عادلا ودائما للمواطنين العرب الذين يعتبرون انفسهم فلسطينيين » (ج) — الاعتراف بان مشكلة الفلسطينيين لا تقتصر على « تلبية حاجاتهم الانسانية » بل تتعدى ذلك الى مصالح من نوع اخر تابعة في « اعتبار الفلسطينيين لانفسهم بصورة متزايدة كأصحاب هوية خاصة وكشعب يرغب في ان يكون له صوتا في تقرير وضعه السياسي » . (د) — التأكيد على انه لا يوجد هناك حتى الان اتفاق حول ما هو المقصود بعبارة حقوق الشعب الفلسطيني مع الاشارة الى وجود تفسيرات عديدة لمعنى هذه العبارة تتراوح بين انشاء الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية وقيام الفلسطينيين بالتعبير عن هويتهم السياسية ومطامحهم الوطنية من خلال الاردن مرورا بمطلب اقامة الدولة الفلسطينيةفي الضفة الغربية وغزة. (هـ) — التأكيد على ان اهداف الفلسطينيين غير واضحة حتى الان وهذا ينطبق على منظمة التحرير « لانها غير مستقرة على رأي دقيق ومحدد » . (و) — الاستنتاج بان المطلوب هو ايجاد تعريف معقول لمصالح الفلسطينيين يمكن ان تنطلق منه المفاوضات . « بحيث يتوفر اساس مشترك يستطيع ان يقبله الفلسطينيون والاسرائيليون معا » وبالامكان تحقيق تلك الخطوة بقبول الطرفين لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ على الرغم من انهما لا يعالجان الناحية السياسية من المشكلة الفلسطينية . (ز) — ان الولايات المتحدة ما زالت تتمسك بسياسة « الخطوة خطوة » وتعتقد بان هذا الاسلوب في حل المشكلات يمكن ان يتناول مشكلة الفلسطينيين ايضا في المستقبل .

وجدير بالاشارة هنا ان رابين انتقد وثيقة ساوندرز ووصف ما جاء فيها بانه « تضليل وتحريف » في حين اغدقت الصحافة المصرية المديح على الوثيقة معتبرة اياها دليلا على التبدل في موقف الولايات المتحدة من منظمة التحرير . لكن على الرغم من بعض المرونة التي لاحظناها في تعابير ساوندرز عاد الموقف الاميركي المعروف من منظمة التحرير لتأكيد نفسه مجددا . فقد اعلن كيسنجر في مؤتمر صحفي رفض بلاده حضور مؤتمر جنيف وفقا للصيغة التي اقترحها الاتحاد السوفياتي والداعية لاشتراك منظمة التحرير كعضو يتمتع بالحقوق والواجبات ذاتها التي تتمتع بها بقية الاطراف .

واكد كيسنجر بعبارات مشددة ان سياسة حكومته تجاه منظمة التحرير لم تتغير . في الواقع اعتبر كيسنجر صراحة ان العقدة الاساسية في الاقتراح السوفياتي حول مؤتمر جنيف هي اشتراك منظمة التحرير . لذلك اقترح الوزير الاميركي عقد مؤتمر غير رسمي موازي لمؤتمر جنيف يضم الفرقاء المعنيين في نزاع الشرق الاوسط باستثناء منظمة التحرير .

وقد رفض وزير خارجية الاتحاد السوفياتي هذا الاقتراح الاميركي باعتباره محاولة للتهرب من عقد مؤتمر جنيف .